كلية الحقوق
القسم التجاري

رسالة بحث لنيل درجة الدكتوراه

بعنـــــوان:

التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسيات

"دراسـة قانونية مقارنـة"

الإشـــــــراف:

الأستاذ الدكتور/ هاني سري الدين

الإعـــــــداد:

علي بن سالم بن علي البادي

٢٠١٤م

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

تشكلت لجنة الإشراف والمناقشة للحكم على رسالة الدكتوراه المقدمة من:

الباحث/ علي بن سالم بن علي البادي

وهي بعنـــوان

" التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسيات"

"دراسة قانونية مقارنة"

والتي تم مناقشتها والحكم عليها يوم الثلاثاء الموافق ١٤/١٠/٢٠١٤ والتي شكلت من الأساتذة:

أ.د/ سميحة القليوبي رئيســـــاً

أستاذ القانون التجاري والبحري بكلية الحقوق – جامعة القاهرة –.

أ.د رضا محمد عبيد عضـــــواً

أستاذ القانون التجاري والبحري وعميد كلية الحقوق – جامعة بني سويف – سابقاً.

أ.د هاني سري الدين مشرفاً وعضواً

أستاذ القانون التجاري والبحري كلية الحقوق – جامعة القاهرة –.

بسم الله الرحمن الرحيم

"رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي، وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي، وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي، يَفْقَهُوا قَوْلِي"

صدق الله العظيم

سورة طه الآيات (٢٥-٢٨)

شكر وتقدير

أتقـــــدم بخـــــالص الـــــشكر والتقـــــدير إلـــــى **الأستاذ الدكتور/ هاني سري الدين** على توجيهه لي من خلال هذه الرسالة المتواضعة وتعامله اللطيف طيلة تواصلي معه في مرحلة إعداد الرسالة، فجزاه الله خير الجزاء، كما أتقدم بالشكر لكل من قدم لي المعلومة وكان مصدرا يعينني على تكملة هذا العمل المتواضع.

الإهـــــــداء

أهدي هذا العمل وثمرته المباركة بإذن الله إلى كل أفراد عائلتي وخاصة والدي ووالدتي العزيزين ولزوجتي وأولادي الغالين ولكل المحبين و الزملاء والأصدقاء الذين بثوا في داخلي التشجيع والدعم المعنوي لإنجاز هذا المشروع وتحقيق الطموح .. نسأل الله أن ينفعنا بما علمنا وأن يعيننا على استغلال ذلك بما يفيد للذات وللغير.

مقدمة البحث والخطة

مقدمـــة:

تعد الشركات متعددة الجنسيات من أكثر الأنماط تعبيرًا عن عولمة الاقتصاد نظراً لما تملكه من إمكانات مادية وبشرية هائلة تمتد إلى مختلف دول العالم، وتتنوع أنشطتها لتشمل قطاعات الإنتاج والتجارة والخدمات والمال والمصارف الدولية، بغية توزيع المخاطر وتنويع مصادر الربح[١].

لقد أصبحت ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات من المواضيع الهامة حيث ينظر لهذه الشركات منذ عدة سنوات بحذر شديد، خاصة من قبل الدول النامية التي كانت تتهمها بأنها تستغل ثرواتها الطبيعية وأنها تتدخل في شئونها الداخلية وأنها تضر ببيئتها مما جعلها تنظر إليها على أنها شركات ضارة، وهذا لا يعنى أن هذه الظاهرة تعتبر خاصة فقط بالدول الغربية لأننا نلاحظ على المستوى الدولي أن العديد من دول آسيا وكذلك بلدان أمريكا اللاتينية قد أسست إستراتيجيتها التنموية على فتح وتدويل اقتصادياتها، وذلك عن طريق هذه الشركات وبسبب تزايد نشاطات هذه الشركات وكبر حجمها يومًا بعد يوم وتعديها للحدود الإقليمية للدولة الواحدة أصبح تنظيم هذه الظاهرة أمرًا ملحًا[٢].

هذا، ولا يوجد إجماع على تعريف موحد للشركات متعددة الجنسيات بل هناك اختلاف في تسميتها فالبعض يسميها: الشركات متعددة الجنسيات، ويسميها البعض الآخر: الشركات عبر الوطنية، ويعود السبب في اختلاف التعريفات إلى اختلاف وجهات النظر حولها بين القانونيين من جهة والاقتصاديين من جهة أخرى، وكذلك بين الدول الغنية من جهة والدول النامية من جهة أخرى[٣].

---

(١) إبراهيم محسن عجيل، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية القانون والسياسة، ٢٠٠٨، ص ٣.

(٢) الدكتور/ سعيد يوسف البستاني، قانون الأعمال والشركات، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨، ص٤٥.

(٣) إبراهيم محسن عجيل، مرجع سابق، ص٢٢.

الفهـــــــرس

البيـــــــــــــــــــــان	رقم الصفحة
الآية القرآنية	٢
الشكر	٣
الإهداء	٤
مقدمــة البحث	٦
أولاً: مشكلة الدراسة	١٠
ثانيًا: أهمية الدراسة	١١
ثالثًا: أهداف الدراسة	١٢
رابعًا: حدود الدراسة	١٢
خامسًا: نوع الدراسة والمنهج المستخدم	١٢
سادسًا: الأدوات المستخدمة لجمع البيانات	١٣
سابعًا: مصطلحات البحث	١٣
خطة الدراسة	١٤
الباب الأول: نشأة الشركات متعددة الجنسيات والعقود التي تحكم تأسيسها	١٦
مقدمــة.	١٧
الفصل الأول: نشأة الشركات متعددة الجنسيات	٢٣

المبحث الأول: الشركة الأم والشركة الوليدة	٢٥
المطلب الأول: الشركة الأم	٢٦
المطلب الثاني: الشركة الوليدة	٢٩
المبحث الثاني: المفهوم الاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات	٣٢
المطلب الأول: الشركات ذات الطابع الاحتكاري	٣٣
المطلب الثاني: وحدة اتخاذ القرارات ووحدة المعاملات	٣٥
الفصل الثاني: العقود التي تحكم تأسيس الشركات متعددة الجنسيات من الناحية القانونية	٣٨
المبحث الأول: الأشكال القانونية للمشروع متعدد الجنسيات	٣٩
المطلب الأول: الصيغة النظامية والصيغة العقدية	٤٢
المطلب الثاني: اتفاقات نقل التكنولوجيا واتفاقات الضم	٤٦
المبحث الثاني: المسائل التي تثيرها الشركات متعددة الجنسيات	٤٨
المطلب الأول: جنسية الشركة متعددة الجنسيات	٤٩
المطلب الثاني: الشخصية المعنوية	٥٥
الباب الثاني: مناقشة الفصل المسائل المتعلقة بنشاط الشركات متعددة الجنسيات في مصر وسلطنة عُمان	٦٥
مقدمة	٦٦
الفصل الأول: استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات فى مصر وسلطنة عُمان.	٦٨

المبحث الأول: إستراتيجية الشركات متعددة الجنسية	٦٩
المطلب الأول: إستراتيجية الشركات متعددة الجنسية ومصالح الدول المضيفة	٧١
المطلب الثاني: سيطرة الشركة القابضة على الشركات التابعة لها قانونياً	٧٤
المبحث الثاني: ضمانات وحوافز الاستثمار للشركات متعددة الجنسيات بمصر	٧٦
المطلب الأول: وضع الشركات متعددة الجنسيات في القانون المصري	٧٨
المطلب الثاني: وضع الشركات متعددة الجنسيات في القانون العُماني	٧٩
الفصل الثاني: الحماية القانونية للمساهمين والعاملين والدائنين في الشركات متعددة الجنسيات.	٨٣
المبحث الأول: الاندماج الدولي بين الشركات متعددة الجنسيات	٨٦
المطلب الأول: الاندماج بين شركتي متعددة الجنسيات ومختلفتي الجنسية	٨٨
المطلب الثاني: الروابط القانونية للشركات متعددة الجنسيات	٩١
المبحث الثاني: الحماية القانونية لمصالح العاملين والدائنين والمساهمين المحليين	٩٣
المطلب الأول: مصالح المساهمين المحليين في الشركات والوليدة	٩٣
المطلب الثاني: مصالح دائني الشركات الوليدة	٩٥
الباب الثالث: تسوية نزاعات أنشطة الشركات متعددة الجنسيات	٩٨
مقدمة	٩٩
الفصل الأول: أهم الإتفاقيات الدولية للتحكيم المتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات.	١٠٣
المبحث الأول: الأساس القانوني للتحكيم.	١٠٥

المطلب الأول: شرط التحكيم واتفاق التحكيم.	١٠٧
المطلب الثاني: معاهدات واتفاقات التحكيم الثنائية ومتعددة الأطراف.	١١١
المبحث الثاني: آلية التحكيم.	١١٥
المطلب الأول: القواعد الإجرائية.	١١٥
المطلب الثاني: قواعد الموضوع.	١١٨
الفصل الثاني: المسائل المتعلقة بإجراءات التحكيم ومدى امتداد شرط التحكيم للشركات الشقيقة	١٢٢
المبحث الأول: بعض قوانين واتفاقيات التحكيم العربية وموقف مصر تجاهها	١٢٤
المطلب الأول: بعض قوانين التحكيم العربية وموقف مصر تجاهها	١٢٧
المطلب الثاني: موقف مصر تجاه التحكيم	١٣١
المبحث الثاني: موقف سلطنة عُمان تجاه التحكيم	١٣٣
المطلب الأول : التحكيم بالدول العربية وموقف سلطنة عُمان منه	١٣٧
المطلب الثاني: بعض إتفاقيات التحكيم العربية وموقف عُمان منها	١٤٠
الباب الرابع: آثار نشاط الشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية	١٤٣
مقدمـــة.	١٤٤
الفصل الأول: آثار الشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية	١٤٥
المبحث الأول: الآثار القانونية للشركات متعددة الجنسيات	١٤٧
المطلب الأول: المعايير الدولية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان القانونية	١٤٨

المطلب الثاني: علو القانون الدولي وتراجع مفهوم السيادة	١٥٢
المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية لنشاط للشركات متعددة الجنسيات	١٥٦
المطلب الأول: الآثار السلبية للشركات متعددة الجنسيات	١٥٨
المطلب الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي الجديد	١٦٤
الفصل الثاني: آثار الشركات متعددة الجنسيات على كل من مصر وسلطنة عُمان.	١٧٣
المبحث الأول: آثار نشاط الشركات متعددة الجنسيات على مصر	١٧٥
المطلب الأول: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على سياسات الدول النامية	١٧٧
المطلب الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على سياسات مصر	١٧٩
المبحث الثاني: آثار الشركات متعددة الجنسيات على سلطنة عُمان	١٨٢
المطلب الأول: محددات القرارات الاستثمارية للشركات المتعددة الجنسيات في سلطنة عُمان	١٨٣
المطلب الثاني: الشركات متعددة الجنسيات والقدرة التنافسية التصديرية في سلطنة عُمان	١٨٥
أهم النتائج والتوصيات	١٩٣
قائمة بأهم المراجع	١٩٩
الفهرس	٢٠٧